عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 259 مليون ريال عماني

مسقط ـ كونا: أصدرت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 259 مليون ريال عماني.
وذكرت النشرة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,07٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,08٪. وأشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما، حيث سيتم استحقاقها في الحادي عشر من شهر يوليو المقبل. وأوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الثالث عشر حتى التاسع عشر من شهر يونيو الجاري هو 1٪. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني، وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط، أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 34 عقاراً

تداول 99 عقاراً خاصاً بقيمة 24,8 مليون دينار و13 عقاراً استثمارياً بـ 18,2 مليوناً

ارتفاع التداول على العقارات الخاصة وانخفاض العقارات الاستثمارية والتجارية والشريط الساحلي واستقرار العقارات الحرفية والمعارض خلال أسبوع

112 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض عقارين مقارنة بالأسبوع السابق

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 20 الى 24 مايو الماضي الى أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 13 الى 17 مايو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 99 عقارا بمبلغ قدره 24,8 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 13 عقارا بقيمة 18,2 مليون دينار، ولم يشهد عقار الشريط الساحلي او الحرفي والمخازن والمعارض والتجاري اي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 20 الى 24 مايو الماضي بلغ 112 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 114 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع عقارين، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 3 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع عقارين، وانخفض مؤشر العقار التجاري بواقع 3 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات الحرفي والمعارض والشريط الساحلي.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 20 الى 24 مايو الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 6 عقارات بمبلغ قدره 1,5 مليون دينار ولم يشهد العقار الاستثماري او التجاري أو المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 6 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 8 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارين. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع عقار واحد وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة لعقارات الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري «التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

الاحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المرتبة الاولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 20 الى 24 مايو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 34 عقارا تداول منها 29 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري أما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

مبارك الكبير في المركز الثاني

واحتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 27 عقارا تداول منها 26 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حولي ثالثا

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 23 عقارا تداول منها 18 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

العاصمة والفروانية رابعا

وجاءت محافظتا العاصمة والفروانية في المرتبة الرابعة مكرر من خلال تداول 10 عقارات في كل محافظة على حدة حيث تدول في العاصمة 9 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري اما محافظة الفروانية فتداول فيها 9 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ محافظة العاصمة باي تداولات عقارية خلال هذه الفترة في حين حظيت محافظة الفروانية بتداول عقارين في العقار الخاص في الوكالات العقارية خلال هذا الاسبوع.

الجهراء خامسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 8 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

4 صفقات قيمتها 16,1 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 20 الى 24 مايو الماضي عن 4 صفقات مليونية بقيمة 16,1 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 3 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة في العقار الخاص.اما الـ 3 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري فكانت عبارة عن فندق مساحته 751,5 مترا بقيمة 6,2 ملايين دينار كائن في منطقة الشرق وبنايات مساحتها 7067 مترا بقيمة 5,1 ملايين دينار كائنة في منطقة الفنطاس وبناية مساحتها 3685 مترا بقيمة 3,7 ملايين دينار كائنة في منطقة المنقف. وكانت هناك صفقة واحدة تمت في العقار الخاص عبارة عن اراضي مساحتها 2000 متر بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة في منطقة الشهداء.

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	معارض	مخازن
العاصمة (1)	9	1	0	0	0	0
حولي (2)	18	5	0	0	0	0
الفروانية (3)	9	1	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	26	1	0	0	0	0
الأحمدي (5)	29	5	0	0	0	0
الجهراء (6)	8	0	0	0	0	0
المجموع	99	13	0	0	0	0

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	0	0	0	0	0
الفروانية (3)	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	2	0	0	0	0
الأحمدي (5)	2	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	6	0	0	0	0

في قضية الاحتيال التي رفعتها وتطالب الصانع بـ 2,5 مليار دولار

المحكمة العليا لجزر الكايمان تصدر حكماً مبدئياً لصالح «القصيبي»

اصدرت المحكمة العليا في جزر الكايمان حكما لصالح شركة احمد حمد القصيبي واخوانه طالبت فيه معن الصانع بتسديد مبلغ قدره 2,5 مليار دولار، وهو المبلغ الذي كانت شركة القصيبي قد طالبت به كدفعة مبدئية.

جاء القرار في 35 صفحة واستند الى ما اعتبرته المحكمة ادلة «مقنعة» على «وجود نمط من المدفوعات الضخمة لمجموعة سعد الممتلكة من قبل الصانع (تجاوزت في بعض الاحيان مليون دولار في اليوم)»، وخلصت المحكمة الى ان هذه المدفوعات والتي جاءت بناء على توجيهات من الصانع «لا يمكن تفسيرها بالنظر الى طبيعة نشاط القصيبي التجاري» معتبرة ان ادعاءات القصيبي بأن الصانع قد اختلس مليارات الدولارات منها «تعتبر الآن بحكم المثبتة».

ويمثل الحكم تطورا هاما في جهود القصيبي لاسترداد اموالها من معن الصانع، الذي يواجه ايضا اتهامات بارتكاب جرائم مالية في البحرين وذلك فيما يتعلق بقضية احتيال واسعة النطاق يجري التحقيق فيها حاليا في كل من سويسرا والولايات المتحدة.

ويأتي هذا الحكم في اعقاب الحكم الغيابي الذي صدر ضد الصانع في نوفمبر 2011 ووفقا للاجراءات المتبعة في جزر كايمان يجوز لصاحب الحكم الغيابي التقدم بطلب خاضع للتنفيذ للحصول على «دفعة مبدئية معقولة» من الاضرار التي ترى المحكمة انه يمكن استردادها.

واستند الحكم الى مراجعة تفصيلية للادلة التي قدمها تشارلتون سايمون، الخبير التابع لشركة ديلويت، والذي قاد التحقيقات الجنائية، وخلص الحكم الى ان الادلة المتعلقة بالدفوعات التي قامت بها «القصيبي» لصالح الصانع وشركات خاضعة لسيطرته «لم تتعرض بعد الى اي نقد او تمحيص» وابلغت القصيبي المحكمة بأنها ستقوم بتقييم نهائي لحجم خسائرها في نهاية قضيتها ضد الصانع والاطراف الاخرى المسماة في دعواها.

وعلى الرغم من ان الصانع اصدر مرارا وتكرارا تصريحات علنية تنفي اتهامات القصيبي له، الا انه امتنع عن تقديم اي دفاع ضد ادعاءات القصيبي في محكمة الكايمان، عوضا عن ذلك، حاول الصانع وفشل في التشكيك في اختصاص المحكمة واهليتها للنظر في القضية في مناورات قام بها في محكمة الاستئناف لجزر كايمان وفي المجلس القضائي الملكي في لندن الذي يمثل محكمة الاستئناف النهائية.

وفي تصريح لايرك لويس، المنسق القانوني لعائلة القصيبي، حول هذا التطور قال: لقد صرح معن الصانع مرارا وتكرارا انه ينتظر يومه في المحكمة ليقوم بالدفاع عن التهم الموجهة اليه، لكن بات من الواضح اليوم ان الصانع لا يملك اي دفاع، واضاف لقد قدم فريق القصيبي القانوني ادلة دامغة وشهادات خطية تثبت وقوع اختلاس، ومن الواضح ان الصانع غير قادر على الدفاع عن نفسه ضد هذه الاتهامات بشكل مباشر، ولقد تصرفت المحكمة بناء على ذلك. ولقد طالبت القصيبي في هذه المرحلة بتسديد مبلغ 2,5 مليار دولار لتتمكن من اتخاذ اجراءات اضافية في اسرع وقت، لكن من المتوقع ان تفوز القصيبي بمبلغ اكبر من ذلك بكثير بعد انتهاء المحكمة من عملها.

معن الصانع

سعياً إلى تحديث أرضيتها القانونية بالمزيد من الخدمات والإجراءات

هيئة قطر للأسواق المالية تصدر 4 تشريعات في مجال الخدمات المالية

عززت هيئة قطر للأسواق المالية نطاقها التشريعي بإصدار حزمة تنظيمية جديدة في مجال الخدمات المالية، وشملت القواعد الجديدة أربعة أنشطة شملت نشاط مزود السيولة وإقراض واقتراض الأوراق المالية ومعايير الدخول المكفول للسوق وقواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار.

ويأتي إصدار هذه التشريعات في إطار سعي الهيئة المستمر لتحديث أرضيتها القانونية بالمزيد من الخدمات والإجراءات التي تكفل التنوع في الخدمات المالية، وتعزز من دورها الإشرافي والرقابي على سوق رأس المال، إضافة إلى تطبيقها أحدث المعايير على الوجه الذي يضمن الاستقرار والتوازن بين الرقابة وخلق سوق جاذب للاستثمار.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية ناصر أحمد الشيي «جاءت هذه التشريعات بعد دراسة احتياجات ومتطلبات السوق القطرية في الفترة الحالية، حيث يتوقع أن تصب هذه الخدمات في رفع كفاءة وأداء وعمق السوق، وزيادة نسبة السيولة، وتوسيع قاعدة الاستثمار في سوق رأس المال». وأضاف الشيي: «تحرص الهيئة بشكل مستمر على متابعة التطورات الإقليمية والدولية في أسواق رأس المال، ورصد احتياجات السوق المحلي لاستصدار ما يلزم من تشريعات».

وتتضمن الخدمات الجديدة نشاط مزود السيولة، والذي يعزز سيولة الأوراق المالية المدرجة في الاسواق المرخصة من قبل الهيئة، بالترخيص لمزود سيولة أو أكثر يقوم بتقديم أسعار مستمرة لشراء أو بيع ورقة مالية معينة بغرض زيادة سيولتها وفق الضوابط والشروط المحددة في اتفاقية مزود السيولة، ونشاط إقراض واقتراض الأوراق المالية الذي يسمح لشركات الخدمات المالية «المرخصة» المشاركة في البرنامج من إقراض أو اقتراض الأوراق المالية المدرجة لغايات تسوية العمليات المتعثرة كمرحلة أولى.

ويتضمن نشاط الدخول المكفول إلى السوق السماح لشركات الخدمات المالية المرخصة من قبل الهيئة للقيام بأعمال الوساطة للشركات الأجنبية بدخول البورصة باستخدام خطوط الربط المباشرة الخاصة بشركة الخدمات المالية «شركة الوساطة» على وفق ضوابط ومعايير محددة لغايات شراء الأسهم تحت سقف تعاملات شركة الخدمات المالية المحلية.

وتضمن النشاط الأخير قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار القابلة للتداول التي تستثمر في الأوراق المالية، وتطرح للاكتتاب العام.

وتطرقت القوانين المشار إليها لعدد من البنود التعريفية التي أوضحت طبيعة الأطراف ذات العلاقة، ونطاق وطبيعة العمل المشار إليه في التشريعات الجديدة، ثم بيان الشروط الخاصة بالأنشطة التي تنطبق عليها القواعد الجديدة، ودور الهيئة في إدارة أنشطة الجهات ذات العلاقة في ضوء التشريعات المذكورة.

ناصر الشيي

الوضع السياسي والمضاربة ترسمان ملامح بورصة الكويت

الكويت ـ رويترز: توقع محللون أن ترسم التطورات السياسية في الكويت وحركة المضاربين ملامح تداولات البورصة خلال الأسبوع الجاري.

وأغلق مؤشر كويت 15 اول من امس عند مستوى 950,93 نقطة هابطا بمقدار 16,48 نقطة تمثل 1,7 ٪ عن اغلاق الخميس الماضي. كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقا اليوم عند مستوى 5907,73 نقاط هابطا بمقدار 119,53 نقطة تمثل 3,14 ٪ عن اغلاق الخميس الماضي.

وقالت شاهندة الجندي كبير محللي المحافظ وإدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في شركة ان بي كي كابيتال إن تطور السوق سيتقدم للأحسن أو يتقهقر للأسوأ حسب تطورات الوضع السياسي في الكويت.

وأكدت الجندي أن السوق «يسير مع الحالة السياسية في الكويت» وهو ما يضع حدودا على حركته مقارنة بأسواق أخرى في المنطقة.

وقال محمد الثامر المحلل المالي إن مكونات السوق الحالية فقدت الاهتمام بالشأن السياسي كما أن عنصر المفاجأة الذي كانت تسببه استقالة الحكومات سابقا ويؤثر في البورصة لم يعد موجودا حاليا بسبب كثرة الاستقالات. وقال الثامر «السوق مل من متابعة الحدث السياسي».

وقال أحمد علي القاضي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة كونسلتيا للاستشارات الاقتصادية والادارية إن تأثير الوضع السياسي على البورصة سوف ينحصر في الجانب الإيجابي وليس السلبي بما يعني أن السوق سيصعد مع حدوث تطورات إيجابية لكنه لن يتأثر كثيرا باستمرار الأزمة الحالية.

وقال المحلل المالي نايف العنزي إن «الوضع السياسي في الكويت مرير ومتعثر ولا وجود لمشاريع التنمية الحقيقية ولا وجود لموارد دخل أخرى غير النفط».

واضاف العنزي «لا توجد رؤية استثمارية حقيقية سواء داخلية او خارجية.. لا توجد خطة اقتصادية» محملا الحكومة ومجلس الأمة معا مسؤولية هذا الوضع.

لكن الثامر قال ان تركز الانفاق العام للدولة على الانفاق الاستهلاكي والبعد عن الانفاق الانتاجي أضعف العلاقة بين شركات القطاع الخاص والانفاق العام للدولة لدرجة أن البورصة لم تعد تتأثر حتى بالنتائج المالية للدولة مثلما يحدث في كل دول العالم.

وأكد الثامر أن شركات القطاع الخاص في الكويت سواء المدرجة في البورصة أو غير المدرجة لا تساهم إلا بحوالي 17 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت وهو ما يجعلها بعيدة كل البعد عن التأثير أو التأثر بما يجري في الساحة السياسية.

وشددت هيئة أسواق المال التي بدأت العمل في مارس من 2011 خلال الاسابيع القليلة الماضية من إجراءاتها الهادفة لدعم الشفافية في السوق.

وقال الثامر إن تحرك المؤشر السعري من مستوى 5800 في نهاية 2011 الى مستوى 6400 الذي وصل له في مايو الماضي كان مصطنعا ويهدف الى «تجميل» ميزانيات الشركات في نهاية الربع الأول من 2012 وكان لابد من الهبوط مرة أخرى وهو ما حدث بالفعل خلال الايام الماضية.

وتوقع الثامر أن يهبط السوق خلال الاسبوعين القادمين إلى مستويات تصل إلى 5850 نقطة لكنه لن يخترق حاجز 5700 الذي يعتبر أدنى نقطة وصل لها منذ اندلاع الازمة المالية العالمية في 2008.

وقال القاضي إن اجراءات الهيئة تهدف إلى حماية صغار المستثمرين وتأثيرها سيكون إيجابيا على السوق حتى لو تسبب في ضعف السيولة.

وقال تقرير المركز المالي الكويتي إول من أمس إن قيمة تداولات البورصة خلال الاسبوع الماضي بلغت 90,2 مليون دينار (322,3 مليون دولار) وهو ما يعني أن متوسط السيولة اليومية بلغ 18,04 مليون دينار فقط.

وقالت الجندي إن هناك عوامل أخرى من شأنها الاضعاف من قيمة السيولة المتداولة في البورصة من أهمها الدخول في فترة العطلات الصيفية.

وتوقع الثامر ألا تزيد قيمة التداولات اليومية خلال الفترة المقبلة عن 25 مليون دينار يوميا.

وقال العنزي إن هناك «عمليات تدوير» تتم للسيولة مما يجعلها تبدو أكبر بأضعاف المرات مما هي عليه.

وأكد العنزي أن بعض المضاربين يقومون بالتداول بمبلغ مليون دينار أربع أو خمس مرات مما يجعله يبدو وكأنه اربعة أو خمسة ملايين على غير حقيقته.

وقال العنزي إن «السوق لم يعد يملك الثقة الكافية بين اوساط المتعاملين» مشيرا إلى أن كثيرا من علامات الاستفهام تحوم حول البيانات المالية للشركات المدرجة.

وقال العنزي ان «السوق له مزاحه الخاص الذي يأتيه من رغبة المضاربين، اما عمليات بيع لجني الارباح أو عمليات شراء للتجميع (للأسهم).. فهي عمليات نفسية أكثر منها فنية».